

بيان صحفي

ترشيح النساء للولاية مخالف لأحكام الإسلام

سلمت ثلاث مجموعات نسوية، رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، قائمة بأسماء مرشحاتها في مناصب ولاية الولايات وفقاً لمعايير الوصف الوظيفي للوالي وأنهن يصرعن من أجل أن تصبح قيمة العدالة التي هتف بها في كل المواقف واقعاً معاشاً، وذكر بيان اللجنة أن الغرض منها التشاور مع قواعدها وعضويتها حول ترشيح نساء قادرات ومهنيات ومؤهلات ولديهن خبرة في عمل الخدمة المدنية أو في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي لمنصب ولاية الولايات وفقاً لمعايير الوصف الوظيفي للوالي وأيضاً اختيار نساء لديهن التزام تام بقضايا المرأة. (صحيفة التغيير، ١ أيار/مايو ٢٠٢٠م).

أيتهى الجمعيات النسوية المنحرفة عن منهج الله القويم! إن تأسيس فكرة العدالة على المساواة هي فكرة دخيلة لا أساس لها من ناحية مبدأ الإسلام ولا من ناحية العدل، وهي فكرة مبنية على أن العدالة الحقيقية تعني المساواة بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات وأمام القانون، وأي تفاوت بينهم يعد ظلماً!! بينما عانت المرأة في الغرب من تطبيق المساواة وظلمت ودمرت أسرتها وجعلت في عداء مع الرجل لأنها لا ترى حقوقها من منظور العدالة بل من منظور المساواة التامة، فبدلاً من تكرار التجارب المجتمعية الأجنبية الفاشلة، وبدلاً عن دعم من سينشر حياة الانحلال والفجور الغربي في المجتمع المسلم، يجب علينا أن نتبنى ونتمسك بقيمتنا وديننا الذي لديه نهج رباني مُجرب لتنظيم أدوار وواجبات وحقوق الرجال والنساء من أجل مجتمع تسوده العدالة الربانية.

أيتهى المسلمات، جاء الإسلام بأحكام متنوعة، منها ما هو عام يشمل المرأة والرجل، ومنها ما خص به الرجال دون النساء، ومنها ما خص به النساء دون الرجال، وميز بين الرجال والنساء في قسم منها، وأمر أن يرضى كل منهما بما خصه به، ونهاهم عن التحاسد وعدم الرضا، يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾، وعليه لا يجوز أن تتولى المرأة الحكم، فلا تكون والياً، ولا تباشر أي عمل يعتبر من الحكم، فقد اشترط الشرع أن يكون الحاكم رجلاً لما روي عن أبي بكر قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» أخرج البخاري. فإخبار الرسول عليه الصلاة والسلام بنفي الفلاح عن يولون أمرهم امرأة نهى عن توليتها، إذ هو من صيغ الطلب، وكون هذا الإخبار جاء إخباراً بالذم فإنه يكون قرينة على أن النهي نهى جازم، فتكون تولية المرأة الحكم حراماً.

إن استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة هو العمل النضالي الشريف الذي يجب أن تقوم به كل مسلمة وليس الانتحار السياسي الذي تقوم به هذه المنظمات النسوية التي تعمل بأجندة وأهداف وغايات الغرب الرأسمالي الذي تتقلب المرأة على ناره اليوم في ظل تحكم الرأسمالية في العالم.

الناطقة الرسمية لحزب التحرير في ولاية السودان – القسم النسائي